الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

©narvikk/E+ via Getty Images

المصفوفة القطرية 2024
المغرب

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضم المغرب إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 1993، مع إبداء بعض التحفظات. ولا يزال يبدي تحفظات على المادة 29(1) (تسوية المنازعات) ويتمسك بالإعلانات التي قدّمها بشأن المادة 15(4) (على أساس أنه لا يحق للمرأة اختيار مكان الإقامة ومحل السكن، إلا بالقدر الذي لا يتعارض فيه مع الأحكام ذات الصلة من مدونة الأسرة)؛ والمادة 2 (مع الإشارة إلى استعداد حكومة المغرب تطبيق أحكام هذه المادة بشرط ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

تنص المادة 19 من الدستور على أن الرجل والمرأة يتمتعان، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

وفقاً للفصل السادس من الدستور، إن دستورية القواعد القانونية وتسلسلها الهرمي والالتزام بنشرها هي مبادئ ملزمة، والقانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، لكن لا يوجد نص أو إشارة أو ذكر لكيفية التعامل مع العرف.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

الإسلام هو دين الدولة. وبحسب مدونة الأسرة فإن كل ما لم يرد به نص في هذه المدونة يُرجع فيه إلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف. ولا يتطرق الدستور أو أي تشريع أو اجتهاد إلى صحة مدونة الأسرة بوصفها قانوناً يرعى الأحوال الشخصية عند تعارضها مع الأحكام الدستورية بشأن المساواة وحظر التمييز.

هل تحدِّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها للقوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدّد القانون صلاحيات وسلطات أنظمة العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

تنص المادة 19 من الدستور على أن الرجل والمرأة يتمتعان، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وبمقتضى القانون الجنائي، يكون تمييزاً كلّ تفرقة بين الأشخاص الطبيعيين بسبب الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو اللون أو الجنس أو الوضعية العائلية أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي، أو بسبب الانتماء أو عدم الانتماء غير المفترض لعرق، أو لأمة أو لسلالة أو لدين معين. ولكن لا يوجد إطار تشريعي معياري يحظر التمييز غير المباشر ضد المرأة.

هل وُضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلَّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

اعتمد المغرب السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030، بناءً على الركائز الأربع المعترف بها دولياً والمتعلقة بالوقاية، والحماية، والتكفّل، والمتابعة القضائية.

وفي عام 2020، اعتُمِد إعلان مراكش لمكافحة العنف ضد النساء، وهو مبادرة موحّدة أطلقها الاتحاد الوطني لنساء المغرب. ويتضمّن هذا الإعلان مجموعة من الالتزامات المتكاملة لمختلف الوزارات والمؤسسات العامة المعنية بمسألة العنف أو الاعتداء أو التمييز بين الجنسين. ويهدف إلى تشجيع أصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على العنف ضد المرأة والتمييز بين الجنسين.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

بموجب المادة 32 من القانون المالي، يجب على القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية تحديد برامجها وفقاً لأهداف واضحة وبيانات دقيقة من منظور النوع الاجتماعي.

ويعتبر قانون المالية لسنة 2011 من أهم الوثائق الحكومية التي تؤسس مسألة إدراج احتياجات النساء في قانون المالية.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للصحة الجنسية والانجابية 2021-2030 ولكن لم تخصص موارد مالية أو بشرية لتنفيذها.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

المرسوم الملكي رقم 65-514 المؤرخ 17 رجب 1386 يضمن المساعدة القانونية في المسائل الجنائية. ومن المهم التأكيد على أن القانون يسمح بمنح المساعدة القانونية أمام جميع المحاكم، لكنه يقتصر في الغالب على التمثيل القانوني في جميع إجراءات المحاكمة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

كما ورد اعلاه.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

تعطي المندوبية السامية للتخطيط أولوية قصوى لإدماج نهج النوع الجنسي في برنامجها الإحصائي بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ولكن لا يوجد قانون يشترط صراحة إنتاج أو نشر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟

وفقاً للمادة 1 من المرسوم رقم 2.08.310، يعتبر جواز السفر البيومتري وثيقة السفر الوطنية الشخصية وهو متاح لكل مواطن مغربي بغض النظر عن عمره.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

وفقاً للمادة 1 من القانون رقم 35.06، يمكن لكل مواطن مغربي فوق سن الثامنة عشرة الحصول على بطاقة هوية وطنية إلكترونية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

وفقاً لقانون الإجراءات المدنية، يُتاح التقاضي فقط لأولئك الذين لديهم المؤهلات والمصالح القانونية. ولم تذكر استثناءات للنساء. وتنص المادة 252 من قانون الأسرة على أن أي فرد بلغ السن القانونية وليس محروماً من أهليته القانونية يمكنه ممارسة حقوقه والوفاء بالتزاماته.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يوجد نص واضح في قانون الإجراءات المدنية أو قانون الأسرة يتطلب إذن الرجل لرفع أي دعاوى قضائية. ووفقاً للمادة 22 من قانون الأسرة، يكتسب المتزوجون الأهلية المدنية لممارسة حقوق التقاضي في جميع الأمور المتعلقة بقضايا الزواج، بما في ذلك الحقوق والالتزامات. وتنص المادة 252 من قانون الأسرة على أن أي فرد بلغ السن القانونية وليس محروماً من أهليته القانونية يمكنه ممارسة حقوقه والوفاء بالتزاماته.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أسوةً بشهادة الرجل في جميع المحاكم، بما فيها محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الدينية والمدنية والجنائية ومحاكم الأسرة. ولا يوجد أي نص قانوني ينص على أن شهادة المرأة أقل وزناً من شهادة الرجل.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

لا يوجد أي تمييز فيما يتصل بحق المرأة في إبرام العقود.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

قبل العام 2019، كانت حقوق المرأة في وراثة الأرض تُنتهك إلى أن أصدر البرلمان قوانين لتنظيم ما يسمى بأراضي السلاليات. وقد اعتادت القبائل ودوائر القرى المسماة "السلالية" تطبيق قوانين قائمة على أعراف عفا عليها الزمن، بما في ذلك حرمان العديد من نساء "السلاليات" من الحصول على نصيبهن من الميراث. ويتضمن القانون رقم 62.17 أحكاماً تنص بوضوح على مبدأ المساواة. ووفقاً للمادة 6 منه، "يمكن لأفراد المجموعات الأسرية، ذكوراً وإناثاً، التمتع باستخدام ممتلكات المجموعة التي ينتمون إليها".

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

ينظم القانون التجاري الممارسة المدنية للتجارة، ولا يوجد نص تمييزي ضد المرأة. ووفقاً للمادة 17، يحق للمرأة المتزوجة ممارسة التجارة بدون الاعتماد على إذن زوجها. وكل اتفاق على عكس ذلك باطل.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

ينص الفصل 19 من الدستور على أن الرجل والمرأة يتمتعان، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وحسب المادة 1 من قانون الوظيفة العمومية [الخدمة العامة]، لكل مغربي الحق في الحصول على الوظائف العمومية على قدم المساواة، ولا يوجد فرق بين الجنسين عند تطبيق هذا القانون الأساسي، باستثناء المقتضيات المنصوص عليها أو الناتجة عن قانون خاص. كذلك، لا توجد أي تدابير إيجابية خاصة بتولي النساء الوظائف العامة على قدم المساواة مع الرجال.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

يُخصّص ما مجموعه 90 مقعداً من أصل 395 للنساء، بحسب القانون الأساسي رقم 20-16 المعدِّل للقانون رقم 27-11. وهو دون نسبة 30 في المائة المتفق عليها دولياً.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

لا يوجد قانون يحظر أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

وفقاً للمادة 1 من القانون رقم 103.13، يُعدّ تجريمياً كل فعل يمس أو يضر بالسلامة الجسدية للمرأة، بغض النظر عن الجاني أو الطريقة أو مكان ارتكابه.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

وفق القانون، العنف الجنسي: كلّ قول أو فعل أو استغلال من شأنه المساس بحرمة جسد المرأة لأغراض جنسية أو تجارية، أياً كانت الوسيلة المستعملة في ذلك.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

تنص المادة 1 من القانون رقم 103.13 على أن أي إهانة لفظية أو إكراه أو تهديد أو إهمال أو حرمان يعتبر فعلاً تجريمياً.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

تنص المادة 1 من القانون رقم 103.13 على أن كل فعل أو امتناع عن فعل ذي طبيعة اقتصادية أو مالية يضر أو يحتمل أن يضر بحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية يعتبر انتهاكاً واضحاً.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

يسمح القانون رقم 103.13 بأوامر الحماية التي تحظر على الشخص المدان بجريمة التحرش أو الاعتداء الجنسي أو سوء المعاملة

أو العنف ضد النساء أو القصّر الاتصال بالضحية أو الاقتراب منها أو التواصل معها. ويمكن أن تؤدي انتهاكات أوامر الحماية أو التدابير الوقائية إلى السجن أو الغرامات. ويشترط القانون إقامة دعوى جنائية ضد الجاني حتى تحصل المرأة على أمر حماية.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

لا ينص التشريع المغربي على الأعذار أو الظروف المخففة في قضايا ما يسمى "جرائم الشرف". ومع ذلك، ينص القانون الجنائي على الظروف المخففة لما يسمى "جرائم العاطفة"، على سبيل المثال، عندما يستفيد الزوج أو الزوجة من عقوبة مخففة عند قتل الشريك أو الشريكة في حالة الزنا. وينطبق الحكم المخفف أيضاً على رب الأسرة بتهمة الاعتداء أو الضرب على شخص وجده في منزله يمارس الجنس غير القانوني.

هل يجرّم القانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

لا يوجد قانون يحظر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على وجه التحديد. ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه الممارسة موجودة في الثقافة المغربية، ولكنها قد تكون موجودة بين السكان المهاجرين القادمين من البلدان التي تنتشر فيها هذه الممارسة.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

يُعاقب أي شخص متزوج يُدان بالزنا بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وسنتين. ولا تتم متابعة محاكمة الزنا إلا بناءً على شكوى من الزوج المجني عليه. ويجوز للمدعي العام استثنائياً مقاضاة الزوج المتورط في الزنا من تلقاء نفسه في حالة وجود أحد الزوجين خارج المغرب.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يجرّم القانون الجنائي الاغتصاب، ويعرّفه في المادة 485 منه على أنه الجماع الجنسي لرجل مع امرأة بدون موافقتها.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

لا يعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة. ولكن يمكن يتم تجريم الاغتصاب الزوجي في بعض الأحيان بموجب قانون الحماية من العنف.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يوجد بند "الزواج من المغتصب/المختطف" في القانون الجنائي.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

يتناول القانون الجنائي التحرش الجنسي. ويعاقَب بموجبه بالحبس من سنة إلى سنتين وبالغرامة من خمسة آلاف إلى خمسين ألف درهم كل من استعمل ضد الغير أوامر أو تهديدات أو وسائل للإكراه أو أي وسيلة أخرى مستغلاً السلطة التي تخولها له مهامه، لأغراض ذات طبيعة جنسية.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

استناداً إلى المادة 5 من القانون رقم 103.10، تعاقب قانوناً جرائم التحرش الجنسي التي تحدث عبر الرسائل الهاتفية أو الإلكترونية المكتوبة أو المصورة ذات الطبيعة الجنسية. ويعاقب أي شخص يقوم عبر أي وسيلة، بما في ذلك نُظُم المعلومات، بإلحاق الضرر أو التشهير بالحياة الخاصة للناس.

هل يجرم القانون الشغل بالجنس والبغاء؟

يُجرم البغاء بموجب الفصل 498 من القانون الجنائي.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

القانون رقم 27-14 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر يُلزم الدولة توفير الحماية والرعاية الصحية والإسكان والمساعدة النفسية والقانونية لضحايا الاتجار بالبشر.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

تنص المادة 9 من مدونة الشغل على أنه "يحظر التمييز بين الموظفين من حيث العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الإعاقة، أو الحالة الاجتماعية، أو الرأي السياسي، أو الانتماء النقابي، أو الأصل القومي، أو الأصل الاجتماعي، ما ينتهك أو يشوه مبدأ تكافؤ الفرص". وتنص المادة 478 من مدونة الشغل على أن "وكالات التوظيف الخاصة ممنوعة من أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الأصل الاجتماعي الذي يؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة في مجال التوظيف".

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

تحظر المادة 346 من مدونة الشغل التمييز في الأجر بين الرجل والمرأة.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

تنص المادة 346 من مدونة الشغل على أنه لا يجوز التمييز بين الجنسين إذا تساوت قيمة العمل الذي يؤدونه.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

يحظر على المرأة مزاولة بعض المهن بسبب "المخاطر المفرطة"، أو لأن الوظيفة قد "تتجاوز قدراتها"، أو لأن الوظيفة من المحتمل أن "تنال من الأخلاق الحميدة" (المرسوم رقم 2-10-183، المادة 1 و4).

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

وفقاً للمادة 172 من مدونة الشغل، يجوز تشغيل المرأة، مع مراعاة وضعها الصحي والاجتماعي، في أي عمل ليلي. وتُراعى في ذلك الاستثناءات المحددة في النص التنظيمي الذي يحدد الشروط الواجب توافرها لتسهيل تشغيل النساء في أي عمل ليلي.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

تنص المادة 4 من نظام التقاعد على أن الحق في التقاعد المبكر مسموح به للموظفين الذكور الذين خدموا لمدة لا تقل عن 24 سنة، وللموظفات اللواتي قضين في الخدمة الفعلية مدة لا تقل عن 18 سنة.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

لا يوجد تمييز في المواد 32 و36 و37 من نظام التقاعد.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

لا يجوز فصل المرأة من العمل بسبب الحمل أو أخذ إجازة الولادة (المادة 152 من مدونة الشغل).

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

نعم، يحق للمرأة الحصول على 14 أسبوعاً من إجازة الأمومة المدفوعة من الحكومة.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

يستفيد كل موظف من إجازة مدتها ثلاثة أيام بمناسبة كل ولادة. وخلال أيام إجازته الثلاثة، يحق للموظف الحصول على تعويض يعادل الأجر الذي كان سيتقاضاه لو بقي في وظيفته.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ تعديل قانون النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي بات يمنح إجازة الأبوة لمدة 15 يوماً.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

وفقاً للمادة 162 من مدونة الشغل، يجب تجهيز غرفة خاصة للأطفال داخل كل مؤسسة إذا كانت تعمل فيها ما لا يقل عن خمسين عاملة تجاوزن سن السادسة عشرة.

أما في القطاع العام، فقد صدر في عام 2019 المنشور رقم 4 الذي نصّ على إقامة دور الحضانة في المرافق العمومية.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

وفقاً للمادة 40 من مدونة الشغل، يعتبر التحرش الجنسي من الأخطاء الجسيمة التي تُرتكب بحق العاملة.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

التحرش الجنسي من قِبل صاحب العمل غير قانوني. وبموجب مدونة الشغل، يمكن للموظف المطالبة بالفصل التعسفي إذا اضطر إلى ترك العمل بسبب سوء سلوك جسيم من قِبل صاحب العمل أو رئيس الشركة، بما في ذلك نتيجة لأي شكل من أشكال العنف أو الاعتداء على الموظف، أو التحرش الجنسي، أو التحريض على الفساد.

ولا يتطرق القانون إلى العقوبات الواقعة على صاحب العمل.

هل تؤمّن مدونة الشغل الحماية للعمال المنزليين؟

يحمي قانون العمالة المنزلية، الذي تم اعتماده في عام 2016، العاملات والعمال المنزليين. وبموجب هذا القانون، فإن توظيف العاملات والعمال المنزليين مشروط بتوقيع وتوثيق عقد نموذجي مكتوب. علاوة على ذلك، ينص القانون على الاستحقاقات الأساسية للعاملات والعمال المنزليين، مثل الحد الأدنى للأجور، والإجازة السنوية، والوصول إلى البرامج التعليمية التي تضعها الدولة.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

ينظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في جميع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء تلقائياً أو بناءً على شكاوى المعنيين. وتتلقى هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز الشكاوى وتصدر التوصيات.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هو الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

وفقاً للمادة 20 من مدونة الأسرة، يجوز لقاضي الأسرة أن يأذن بزواج صبي وفتاة دون السن القانونية المنصوص عليها في المادة 19 التي تنص على أن الصبي والفتاة مؤهلان للزواج في سن الثامنة عشرة.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

لا تشمل عناصر وشروط الزواج الباطل المذكورة في المادة 57 من مدونة الأسرة أي بنود بخصوص زواج القاصرات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

تتمتع المرأة بأغلب الحقوق في الزواج والطلاق بالتساوي مع الرجل. والطلاق متاح بالتراضي تحت إشراف المحكمة. ولا يمكن للرجل أن يطلّق بمفرده، بل عليه الرجوع إلى القضاء.

هل يحظر القانون تعدد الزوجات؟

تسمح مدونة الأسرة للمحكمة بإجازة تعدد الزوجات في حالات استثنائية، رهناً بمتطلبات تتضمن أدلة موثقة على القدرة المالية للزوج على إعالة أكثر من زوجة واحدة (المادتان 40 و41 من مدونة الأسرة).

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

وفقاً للمادة 236 من مدونة الأسرة، يكون الأب هو الولي على أبنائه، ما لم يُسقط من ولايته بحكم قضائي يمنح الأم الحق في أن تكون ولية.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

يتم تقاسم حقوق الحضانة في أثناء الزواج. وفي حالة الطلاق، تُمنح الحضانة للأم أولاً، ثم للأب، ثم لأم الأم (جدة الطفل) وفقاً لما تنص عليه المادة 171 من مدونة الأسرة. ويحق للطفل المحضون الذي أتم الخامسة عشرة أن يختار من يحضنه من أبيه أو أمه (المادة 166).

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان العيش.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية بموجب الدستور والقوانين المنظمة ذات الصلة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

يتمتع كل من الزوجين بقدرة مالية مستقلة عن الآخر. ولكن يجوز لهما، في إطار إدارة الأموال التي سيكتسبانها في أثناء الزواج، الاتفاق على استثمارها وتوزيعها. وبغياب أي اتفاق، تتم العودة إلى القواعد العامة للإثبات، مع مراعاة عمل وجهود كل من الزوجين لتطوير أموال الأسرة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

تنص مدونة الأسرة على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في ما يتعلق بالميراث. وللمرأة الحق في الميراث ولكنها في كثير من الحالات تحصل على أقل من الرجل.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

وفقاً للمادة 18 من قانون الإجراءات المدنية، تختص المحاكم الابتدائية بالنظر في قضايا

الأحوال الشخصية من خلال إدارات قضاء الأسرة. والناس متساوون أمام المحاكم، لكن هذه المحاكم لا تضمن المساواة في القانون لأنها تطبق مدونة الأسرة التي لا تزال تتضمن بعض أشكال التمييز ضد المرأة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

تتمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل فيما يتعلق بمنح جنسيتها لأطفالها. ويعرّف قانون الجنسية المغربي لسنة 2011 الطفل المغربي بأنه أي طفل مولود لأم أو أب مغربي.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي. وتم تقديم مشروع قانون يهدف إلى تعديل قانون الجنسية لتمكين النساء المغربيات من نقل جنسيتهن إلى أزواجهن الأجانب.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يوجد قانون ، ولكن تم تبني استراتيجية وتدابير رعاية صحة الأم. ولا توجد قيود واضحة تنطبق فيما يتعلق بالحد الأدنى للسن أو الحالة الاجتماعية أو إذن طرف ثالث.

مع العلم أنّ مشروع قانون المالية 2023 الذي قدّمته وزارة الصحة والحماية الاجتماعية يرصد ميزانية خاصة للصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يعتمد المغرب أي قانون أو استراتيجية بشأن خدمات منع الحمل. وتشمل تدابير استخدام خدمات منع الحمل القيود المفروضة على الوصول إليها والمتعلقة بالحالة الزوجية والعمر. وتتطلب القوانين موافقة والدي المراهقين للحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ولكنها لا تتطلب موافقة والدي المراهقين للوصول إلى وسائل منع الحمل، بما في ذلك الواقي الذكري. ولا توجد قوانين تتطلب موافقة الزوج لحصول الزوجة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يوجد قانون أو استراتيجية تتعلق بالحصول على خدمات منع الحمل الطارئة أو التداركية.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض محظور عموماً في المغرب على المرأة والشخص الذي يجريه، في ظل استثناءات تقييدية. ويجرم الفصل 449 من القانون الجنائي الإجهاض. ولا يوجد استثناء محدد في حالات الاغتصاب، ولا يعاقب القانون الجنائي على الإجهاض إذا كان ضرورياً للحفاظ على صحة الأم عندما يقوم الطبيب بإجراء الإجهاض بإذن من الزوج.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتم التطرق إلى الوصول إلى رعاية ما بعد الإجهاض في أي من القوانين أو الأنظمة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

توجد استراتيجية أو سياسة وطنية للتربية الجنسية في المدارس. وفي عام 2020، وقع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التربية الوطنية خطة عمل سنوية تتعلق بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى توعية المراهقين والشباب بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

اعتمد المغرب توصيات المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية لعام 2015 بشأن خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية، ونفذ استراتيجية للاستجابة للأمراض المعدية، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تسمى "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز". ويلزم القانون موافقة والدي المراهقين للقيام باختبار فيروس نقص المناعة البشرية وللوصول إلى علاجه. والقيود الأخرى غير واضحة.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

يجرّم القانون الجنائي الجنس بين شخصين من جنس واحد تحت جريمة ارتكاب "فعل غير لائق أو عمل مخالف للطبيعة" مع شخص من الجنس نفسه، ويُعاقب عليه بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات بالإضافة إلى غرامة.